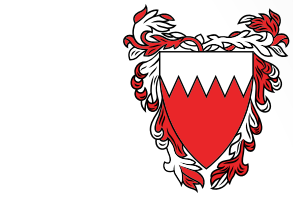

برنامج التوازن المالي

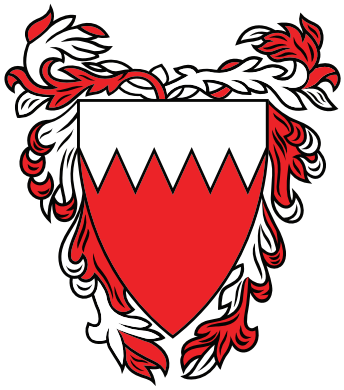

برنامج التوازن المالي

Fiscal Balance Program

الفهرس

نبذة عامة 4

الوضع الاقتصادي 5

1. تهيئة البنية التحتية والبيئة التنظيمية 7

2. تطوير وتسهيل الإجراءات الحكومية 12

3. جذب الاستثمارات 14

4. دعم سوق العمل وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص 16

الوضع المالي 18

برنامج التوازن المالي 22

تقليص المصروفات التشغيلية للحكومة 24

طرح برنامج تقاعد اختياري لمن يرغب فيه من موظفي الحكومة 25

زيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق التوازن بين إيراداتها ومصروفاتها 26

تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين 26

تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي 27

تسهيل الإجراءات الحكومية وزيادة الإيرادات غير النفطية 29

النتائج المستهدفة 30

نبذة عامة

أطلقت حكومة مملكة البحرين خلال السنوات الماضية عدداً من المبادرات والبرامج التي أسهمت في تنمية الاقتصاد وتشجيع الاستثمار وتوفير فرص عمل نوعية مما أدى المحافظة على معدل منخفض من البطالة. وقد أدت تلك الجهود إلى تعزيز قوة الاقتصاد الوطني وتنويع قطاعاته وفقاً للمبادئ الأساسية للرؤية الاقتصادية 2030 المرتكزة على الاستدامة والتنافسية والعدالة.

أما فيما يتعلق بالوضع المالي، فقد بدأت الحكومة منذ عام 2015 بتنفيذ برنامج مالي هدفه الأساسي إعادة هيكلة الموازنة العامة، حيث تم تنفيذ حزمة من المبادرات لرفع جودة الخدمات المقدمة، وتعزيز كفاءة وحوكمة الإنفاق في الحكومة مع مراعاة مكتسبات المواطنين وخفض المصروفات وزيادة الإيرادات، إلا إنه سيتم مضاعفة هذه الجهود من خلال برنامج التوازن المالي بهدف تحقيق نقطة التوازن بين المصروفات والإيرادات في الميزانية العامة مع نهاية عام 2022.

وستقوم الحكومة بوضع إطار متابعة لتنفيذ برنامج التوازن المالي بشكل فعّال لضمان تحقيق الأهداف المرجوة منه ومواءمتها مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية للاستفادة من النمو الاقتصادي في زيادة الدخل الحكومي ليواكب النمو الايجابي في القطاعات غير النفطية.

الوضع الاقتصادي

الوضع الاقتصادي

%7.5
المتوسط السنوي لنمو
الناتج المحلي غير النفطي
(2017-2002)

واصل الاقتصاد المحلي في مملكة البحرين نموه بشكل إيجابي خلال السنوات الماضية بفضل سياسة تنويع القطاعات الاقتصادية وتمكين القطاع الخاص، وقد كان لوجود الرؤية الاقتصادية 2030، التي تهدف لتحقيق النمو والازدهار لكافة أفراد المجتمع وجعل القطاع الخاص المحرك الرئيسي لعجلة التنمية، **دورًا مهمًا في مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي**. والجدير بالذكر أنه خلال الفترة ما بين عام 2002 إلى عام 2017، سجلت القطاعات غير النفطية نموًا في **المتوسط السنوي** بنسبة 7.5% متفوقة بذلك على متوسط نمو القطاع النفطي في نفس الفترة.

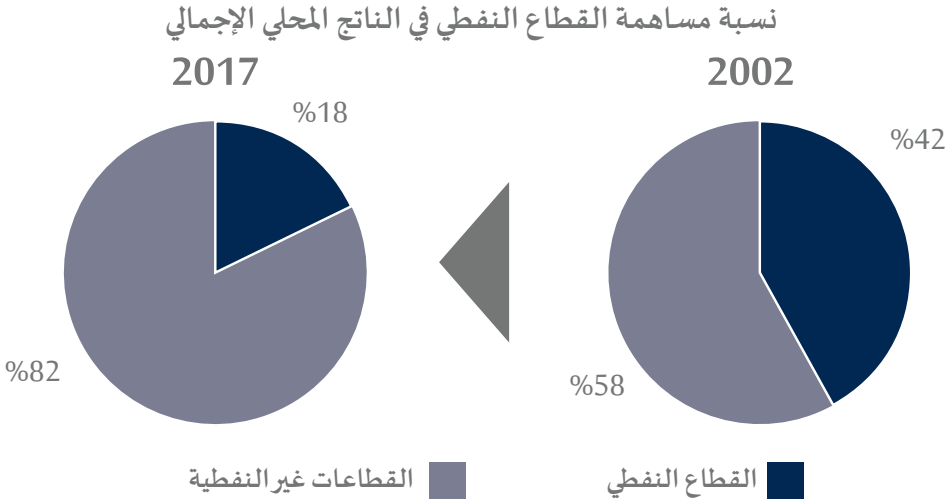

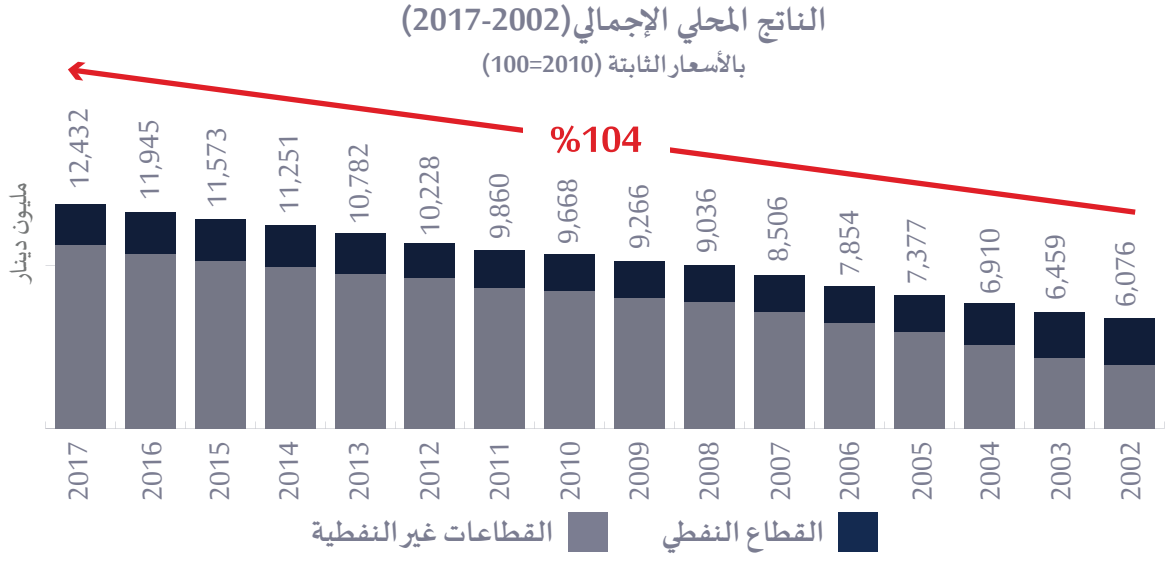

ومواصلةً لهذه الجهود، قامت الحكومة خلال السنوات الماضية بإطلاق عدد من المبادرات والبرامج التي أسهمت في استمرار التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار. فقد ركزت الحكومة على تهيئة البنية التحتية و البيئة التنظيمية، وتسهيل الإجراءات، وتكثيف جهود جذب الاستثمارات، ودعم سوق العمل ومؤسسات القطاع الخاص. ومن أبرز المبادرات التي عملت على تنفيذها الحكومة:

1. تهيئة البنية التحتية والبيئة التنظيمية

تسارعت وتيرة مشاريع البنية التحتية الإستراتيجية التي تهدف إلى خلق البيئة الداعمة للتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال بهدف خلق الفرص النوعية للمواطنين خلال السنوات الماضية. وقد شمل ذلك متابعة تنفيذ عدد من **المشاريع التنموية الكبرى** التي سوف تشهد المملكة انجازها خلال السنوات المقبلة والتي ستساهم في خلق فرص نوعية وتعزيز النمو الاقتصادي:

المشاريع التنموية الكبرى بقيمة 32.5 مليار دولار

أبرز المشاريع التنموية الكبرى

- تنفيذ برنامج التنمية الخليجي بقيمة 7.5 مليار دولار بدعم من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت، حيث تم تدشين العديد من مشاريع البنية التحتية الرئيسية من طرق ومستشفيات ومدارس وتوسعة شبكة توليد الكهرباء وبناء المدن الإسكانية. فعلى سبيل المثال تم بدء أعمال إنشاء مدينة الملك عبدالله الطبية، وتطوير شارع الشيخ زايد، وتطوير طرق حيوية مثل شارع الشيخ جابر، وإنشاء مدينة خليفة الإسكانية ومدينة سلمان الإسكانية، بالإضافة إلى بناء عدد من المدارس والمراكز الصحية.

القطاعات قيد التطوير ضمن برنامج التنمية الخليجي

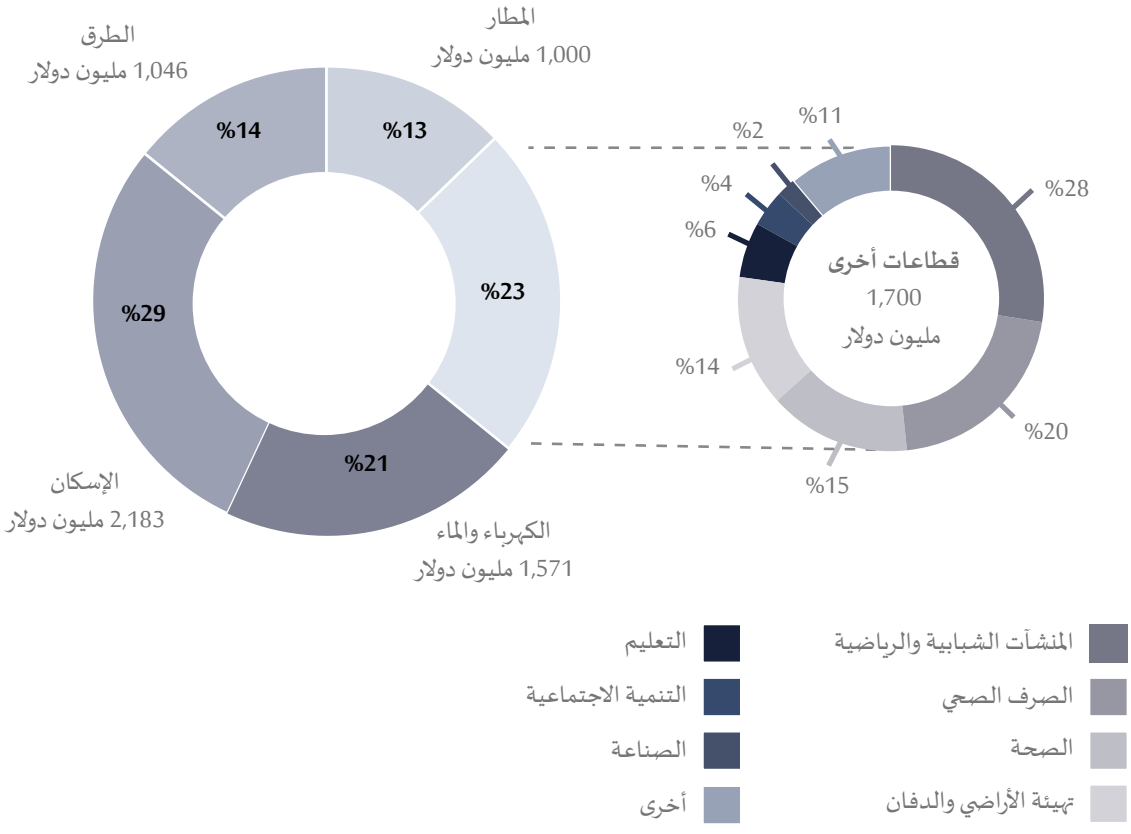

- تدشين برنامج **توسعة وتحديث مطار البحرين الدولي** بتكلفة إجمالية تبلغ مليار دولار بدعم من صندوق أبوظبي للتنمية. وسترتفع الطاقة الاستيعابية للمطار بثلاثة أضعاف بعد أعمال التوسعة لتصل إلى قرابة 14 مليون مسافر سنويًا.

- **توسعة مصفاة تكرير شركة نفط البحرين «بابكو»** بتكلفة 4.2 مليار دولار أمريكي والذي يُعد أكبر استثمار في تاريخ الشركة حيث سيرفع القدرة الإنتاجية للشركة من 265,000 برميل إلى 360،000 برميل يوميًا.

- الإعداد لإطلاق مشروع **خط الصهر السادس لشركة «ألبا»** في مطلع العام 2019 لتصبح «ألبا» أكبر مصهر للألمنيوم في العالم بإجمالي طاقة إنتاجية تصل إلى 1.5 مليون طن متري سنويًا، وهو ما يمثل توسعًا بنسبة 52% في مستويات الإنتاج الحالية. ومن المقرر أن يخلق المشروع 3،200 فرصة عمل جديدة للبحرينيين.

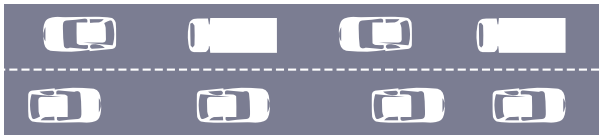

228 مشروع خلال السنوات العشر الماضية

بقيمة 2.6 مليار دولار

- إطلاق حزمة من **مشاريع الطرق والجسور لتخفيف الازدحامات المرورية** وزيادة انسيابية حركة السير ونقل البضائع، وقد بلغ عددها ما يقارب 228 مشروع خلال السنوات العشر الماضية.

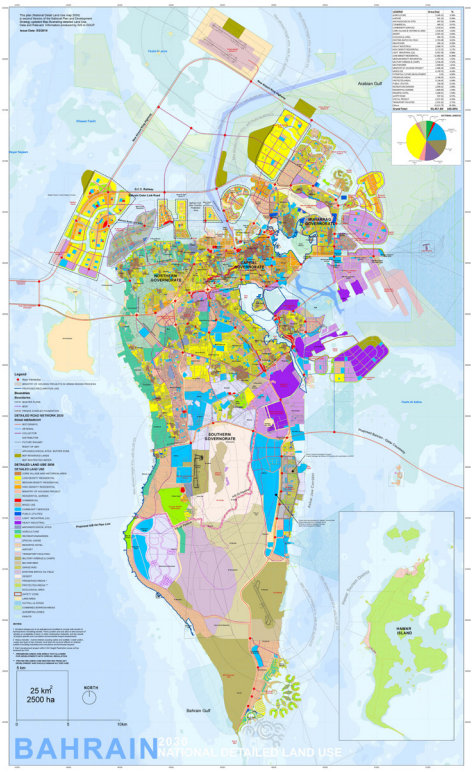

- اعتماد **المخطط الهيكلي الإستراتيجي لمملكة البحرين 2030** الذي جاء تعزيزًا لمبدأ الشفافية في استخدامات الأراضي بمختلف أنواعها، بما يسهم في تطوير البيئة الاستثمارية ودعم الاقتصاد الوطني ومواصلة تعزيز التطور العمراني.

- إنشاء **مؤسسة التنظيم العقاري** التي من شأنها أن توفر بيئة تنظيمية قوية وآمنة وشفافة ومستدامة للقطاع العقاري، وتسهم في تشجيع الاستثمار وحماية حقوق المستهلكين.

- إطلاق **برنامج لتطوير القطاع الصحي** في مملكة البحرين من خلال تغيير دور وزارة الصحة من المشغل إلى المنظم واستحداث نظام الضمان الصحي الشامل.

- وضع الأطر التنظيمية للتوسع في تنفيذ برنامج «**مزايا**» وهو خدمة إسكانية تتمثل في حصول المنتفع بالبرنامج على تمويل مصرفي مدعوم من الحكومة لغرض شراء مسكن.

- اعتمدت حكومة مملكة البحرين **الخطة الوطنية الرابعة للاتصالات** في عام 2016 بهدف استمرار تطوير البنية التحتية لقطاع الاتصالات وتوظيفها بالشكل الأمثل، الأمر الذي من شأنه خلق بيئة داعمة للأعمال والحفاظ على تنافسية قطاع الاتصالات. وتماشيًا مع الخطة، تم تدشين الشبكة الوطنية للنطاق العريض التي توفر خدمة انترنت فائقة السرعة عبر الألياف البصرية.

- تم انشاء **وحدة متخصصة في مجال التكنولوجيا المالية** في مصرف البحرين المركزي كجزء من المبادرات المتواصلة للمصرف لتعزيز التحول الرقمي المالي في المملكة، بالإضافة لإنشاء البيئة الرقابية التجريبية والتي تمكن المشروعات الناشئة وشركات التكنولوجيا المالية من اختبار وتجربة مشاريعها لابتكار حلول رقمية للقطاع المالي. كما قام مجلس التنمية الاقتصادية بتدشين خليج البحرين للتكنولوجيا المالية والذي يعتبر حاضنة ومقر عمل مشترك للمؤسسات المالية الناشئة.

Bahrain FinTech Bay

- إصدار عدة **تشريعات لدعم وتشجيع الاستثمار**، منها على سبيل المثال قانون إعادة التنظيم والإفلاس، وقانون تشجيع المنافسة، وتعديل قانون الشركات التجارية، وتعديل قانون التوثيق وغيرها.

2. تطوير وتسهيل الإجراءات الحكومية

ضاعفت الحكومة جهودها لتعزيز وزيادة وتيرة تسهيل الإجراءات الحكومية المختلفة بما فيها المعاملات التي تتطلب موافقة الجهات المعنية من أجل زيادة الفرص الاستثمارية وتعزيز مردودها. ومن المبادرات التي تم العمل عليها:

- إطلاق نظام جديد لإصدار السجلات التجارية «**سجلات**» كنظام متكامل يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، لتسهيل استخراج السجلات التجارية والبدء بالأعمال للمستثمرين. ويوفر هذا النظام كافة الخدمات الإلكترونية والاشتراطات التي يجب اتباعها للبدء في ممارسة الأعمال في مملكة البحرين لأكثر من 550 نشاط تجاري. وتطوير النظام مستمر لمواكبة التطورات وتوفير خدمات أكثر للمستخدمين.

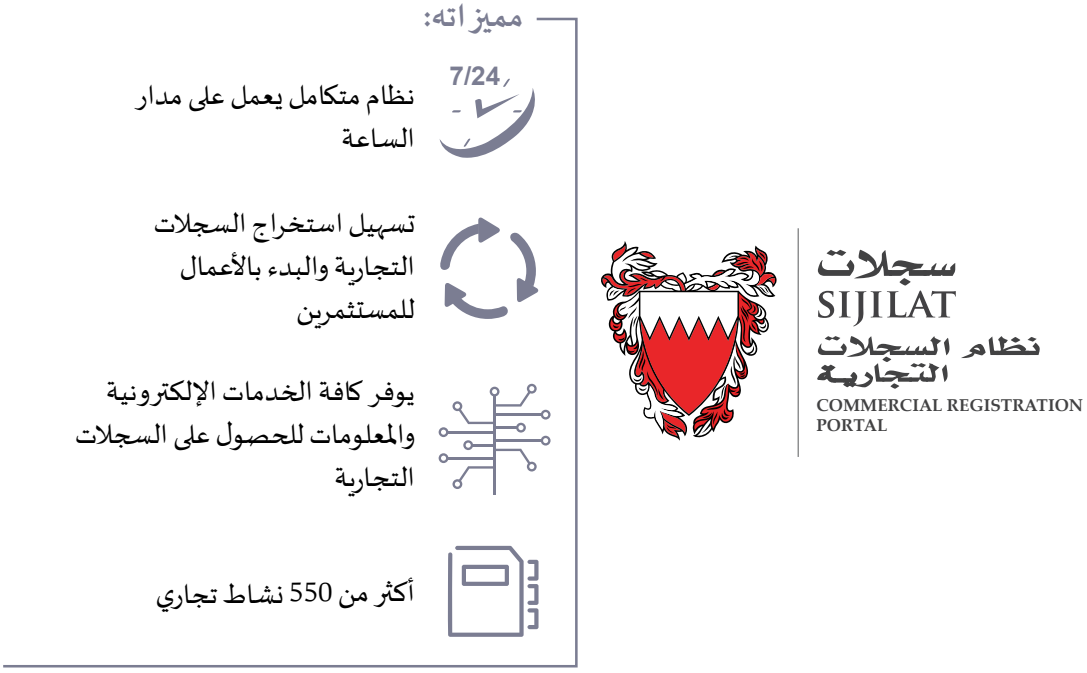

- إطلاق مبادرة «**سجلي**» لتسجيل المؤسسات الفردية البحرينية، والتي تسمح لمالكيها مباشرة العمل دون عنوان أو مقر تجاري وتشمل 39 نشاطًا تجاريًا متنوعًا بهدف تشجيع البدء بالأعمال ورفع القيود.

- التحول الإلكتروني ووقف المعاملات الورقية للخدمات الحكومية من خلال تبسيط اجراءات واستحداث أنظمة إلكترونية لما يفوق 90 خدمة حكومية ذات استخدام عالٍ، كما تم اتخاذ عدة خطوات لرفع نسبة الاستخدام والفعالية للعديد من الخدمات كتلك التي تقدمها الإدارة العامة للمرور، و هيئة الكهرباء والماء، و ديوان الخدمة المدنية.

- إعادة هندسة 28 خدمة حكومية ضمن برنامج «هندرة» مثل الأنظمة المتعلقة بالخدمات الحكومية لقطاعات التعليم والمواصلات والتسجيل العقاري بهدف تسهيل الإجراءات والإسراع في تقديم الخدمات.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة للتسهيل والإسراع في العبور على جسر الملك فهد للشاحنات والمركبات الخاصة، مما أدى إلى تقليص متوسط مدة تفويج الشاحنات عبر الجسر من 5 أيام إلى أقل من 10 ساعات، وذلك بعد مراجعة الإجراءات وتسهيلها إلى جانب مضاعفة عدد المسارات للمسافرين بهدف رفع الطاقة الاستيعابية وتسهيل العبور.

- إطلاق برنامج لتقييم مراكز الخدمة الحكومية للارتقاء بعمل تلك المراكز وتحقيق أعلى مستويات الرضا للعملاء، من خلال معايير تقييم صارمة يتم على أساسها تصنيف تلك المراكز ونشر نتائج التقييم بهدف رفع مستوى الخدمة ونشر ثقافة خدمة العملاء.

- إنشاء شركة حكومية للمزادات «مزاد»، تقوم بتنظيم مزادات علنية وإلكترونية مع ضمان الشفافية والتنافسية والعدالة.

- خصخصة العديد من الخدمات التي توفرها الحكومة ومنها خدمات صيانة وتوصيل البنية التحتية للعملاء، وخدمات النقل العام، وبعض الخدمات المتعلقة بالقطاع الصحي، وبعض الخدمات الإدارية في الجهاز الحكومي بهدف زيادة مستوى فعالية وكفاءة تلك الخدمات من خلال الشراكة مع القطاع الخاص.

3. جذب الاستثمارات

تبنت الحكومة خطة استراتيجية تهدف إلى التركيز على تنمية ستة قطاعات اقتصادية ذات أولوية تشمل الخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعة، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والنفط. وقد قام مجلس التنمية الاقتصادية بتعزيز التواصل مع المستثمرين في الداخل والخارج من خلال تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية التي توفرها المملكة في هذه المجالات. والجدير بالذكر أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمملكة البحرين قد بلغت 17 مليار دولار للفترة مابين 2002 إلى 2017.

وقد تم تنفيذ عدد من المبادرات التي من شأنها المساهمة في زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية والداخلية لتنعكس بشكل إيجابي على خلق الوظائف النوعية في سوق العمل:

- استمرار مجلس التنمية الاقتصادية في استهداف الأسواق العالمية من خلال تنظيم الفعاليات الخارجية وافتتاح أكثر من 22 مكتبًا في عدد من الدول بهدف استقطاب الاستثمارات، حيث أسفرت هذه الجهود عن نمو في المتوسط السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 79% بين عامي 2002 و2017.

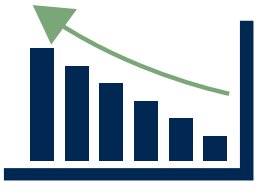

المتوسط السنوي لنمو
الاستثمارات الأجنبية المباشرة
%79
بين عامي 2002 إلى 2017

- إقرار سياسات فتح باب التملك للاستثمارات الأجنبية بنسبة 100% حيث يتم السماح للشركات ذات رأس المال الأجنبي المملوكة كليًا أو جزئيًا لشركاء غير بحرينيين بمزاولة أنشطة تجارية محددة. وتهدف هذه السياسات إلى جعل مملكة البحرين الخيار الأفضل للمستثمرين وتعزيز وتيرة إيجاد فرص عمل نوعية للمواطنين.

117 دولة
تأشيرة إلكترونية

68 دولة
تأشيرة عند المنفذ

- تسهيل إجراءات واشتراطات التأشيرات التي تقدمها مملكة البحرين بهدف دعم الحركة السياحية والاقتصادية، وقد تضمن ذلك السماح لحاملي 117 جنسية بالحصول على التأشيرة الالكترونية و68 جنسية بالحصول على التأشيرة الفورية عند المنفذ.

- إطلاق استراتيجية السياحة في مملكة البحرين والتي بُنيت على أربع مقومات رئيسية وهي: الجذب السياحي من خلال زيادة عدد الفعاليات والأنشطة، والترويج السياحي، وتوفير تسهيلات الدخول لمملكة البحرين عبر جميع المنافذ، وتوفير الإقامة الجاذبة للسياح.

بلدنا بلدكم Bahrain

- تدشين **مشروع إحياء وتعزيز مكانة البحرين كمركز عالمي للؤلؤ الطبيعي** وذلك بهدف تشجيع الرحلات السياحية لصيد واستخراج اللؤلؤ الطبيعي، وإنشاء معهد البحرين للؤلؤ والأحجار الكريمة «دانات» الذي يهدف لتطوير مستوى خدمات فحص اللؤلؤ والأحجار الكريمة والخروج بها من الإطار المحلي والاقليمي إلى العالمية.

- إطلاق «**ستارت أب بحرين**»، وهي مبادرة تستهدف تحفيز وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال في المملكة ضمن ركائز ستة هي: الشركات الناشئة، والحاضنات والمُسرّعات، والتمويل، والتعليم، والشراكة مع المؤسسات، والسياسات والقوانين التنظيمية.

- تنفيذ **استراتيجية شاملة لتطوير القطاع اللوجستي** وتسهيل إجراءات نقل البضائع للاستفادة من موقع مملكة البحرين الاستراتيجي.

- تنظيم مؤتمر **بوابة الخليج** للاستثمار الذي استعرض الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الحيوية أمام أكثر من 850 مشارك من المستثمرين الدوليين وقيادات الأعمال ومسؤولي القطاع العام من أكثر من 40 دولة، وطرح مشاريع استثمارية بقيمة 26 مليار دولار.

مؤتمر بوابة الخليج
مؤتمر الاستثمار
البحرين 2018

4. دعم سوق العمل وتعزيز دور مؤسسات القطاع الخاص

أطلقت مملكة البحرين في عام 2005 برنامجًا وطنيًا شاملًا لتطوير وإعادة هيكلة سوق العمل بهدف جعل المواطن البحريني الخيار الأول للتوظيف، حيث شمل البرنامج تأسيس صندوق العمل «تمكين» لدعم العامل البحريني ومؤسسات القطاع الخاص، بالإضافة إلى تأسيس هيئة تنظيم سوق العمل لتكون المنظم والمراقب للقطاع بحسب أفضل الممارسات الدولية. وتستمر هذه الجهود اليوم من خلال:

- مواصلة «**تمكين**» مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال برامج تطوير القطاع الخاص ورفع كفاءة العمال البحرينيين، حيث ساهمت «تمكين» منذ تأسيسها عام 2006 في دعم القطاع الخاص بأكثر من 2 مليار دولار، ووصل عدد البحرينيين المستفيدين من برامج «تمكين» حتى اليوم إلى أكثر من 125 ألف فرد و45 ألف مؤسسة. واستفاد من برامج «تمكين» التدريبية في مختلف القطاعات والتخصصات مواطن من كل ثلاثة يعملون في القطاع الخاص. كما بلغت نسبة الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة 60% من مجموع المشاريع المدعومة من قبل «تمكين».

تمكين Tamkeen

دعم القطاع الخاص بأكثر من
2 مليار دولار
ودعم
125 ألف فرد
45 ألف مؤسسة
60% من المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة

- إطلاق حزمة من البرامج التنظيمية التي تسهم في دعم سوق العمل ومنها **نظام العامل المرن** الذي يتيح للعمالة الأجنبية فرصة تصحيح وضعها القانوني بالمملكة، إلى جانب تطوير برامج التدريب والتوظيف التي تدعم سوق العمل.

Flexi Permit

- العمل على إنشاء **مركز تنمية الصادرات**، والذي يهدف إلى تشجيع وترويج الصادرات البحرينية والارتقاء بجودتها لتعزيز مكانة مملكة البحرين كشريك تجاري عالمي، وذلك عبر توفير الأدوات اللازمة والخدمات ذات القيمة المضافة لتنمية الصادرات غير النفطية.

النتيجة

ومن المؤكد بأن هذه الجهود سيكون لها الأثر في الحفاظ على النمو الإيجابي للقطاعات غير النفطية وإسهاماتها في الناتج المحلي الاجمالي ومواصلة تعزيز تنوع الاقتصاد البحريني بما يحقق تطلعات التنمية المستدامة ويبرز الدور المحوري للقطاع الخاص كمحرك رئيسي للاقتصاد. بالإضافة إلى الاستمرار في الاستفادة المباشرة للمواطن من النمو الاقتصادي، حيث ارتفع دخل الأسرة البحرينية بنسبة 47% بين تدشين «الرؤية الاقتصادية 2030» في عام 2008 وعام 2016.

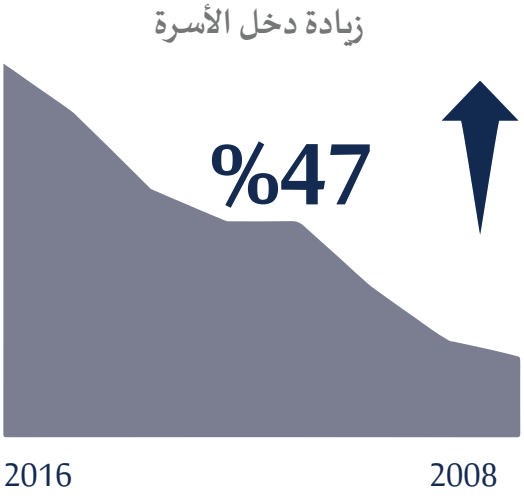

الوضع المالي

الوضع المالي

نجحت مملكة البحرين في تنويع الاقتصاد المحلي عبر تنمية القطاعات الاقتصادية المتنوعة، إلا أن هذا النمو لم ينعكس على الإيرادات الحكومية غير النفطية.

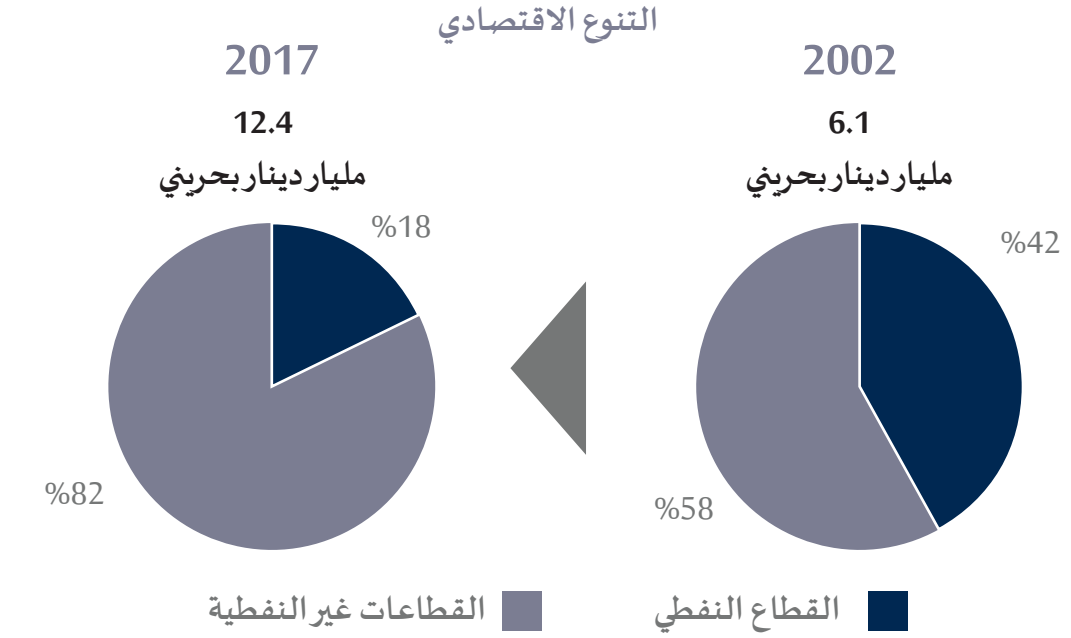

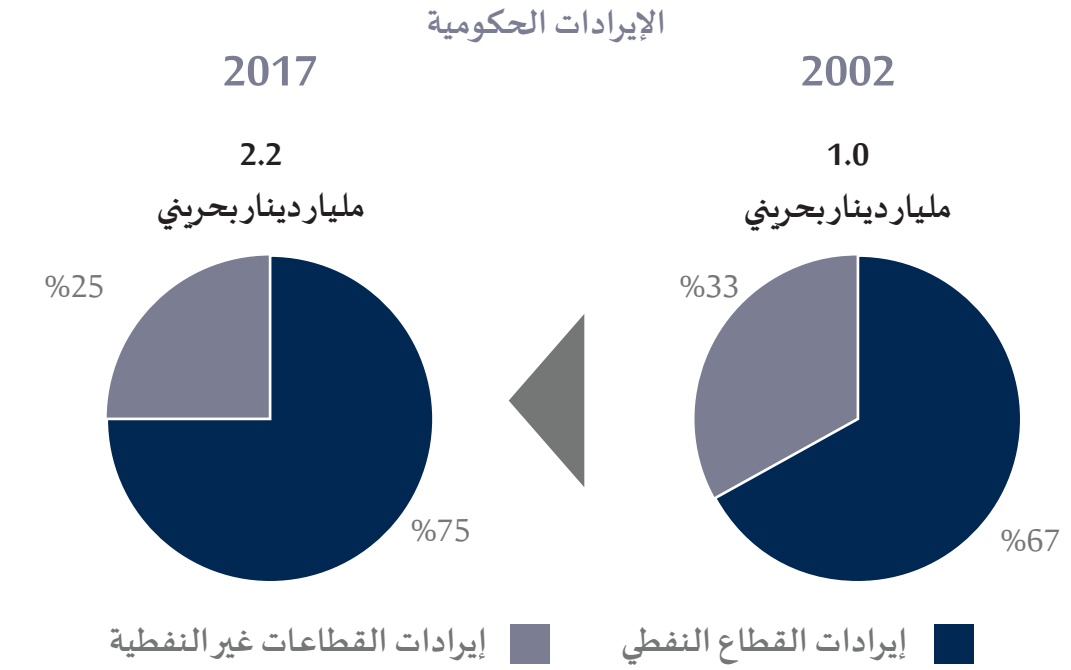

نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والإيرادات غير النفطية

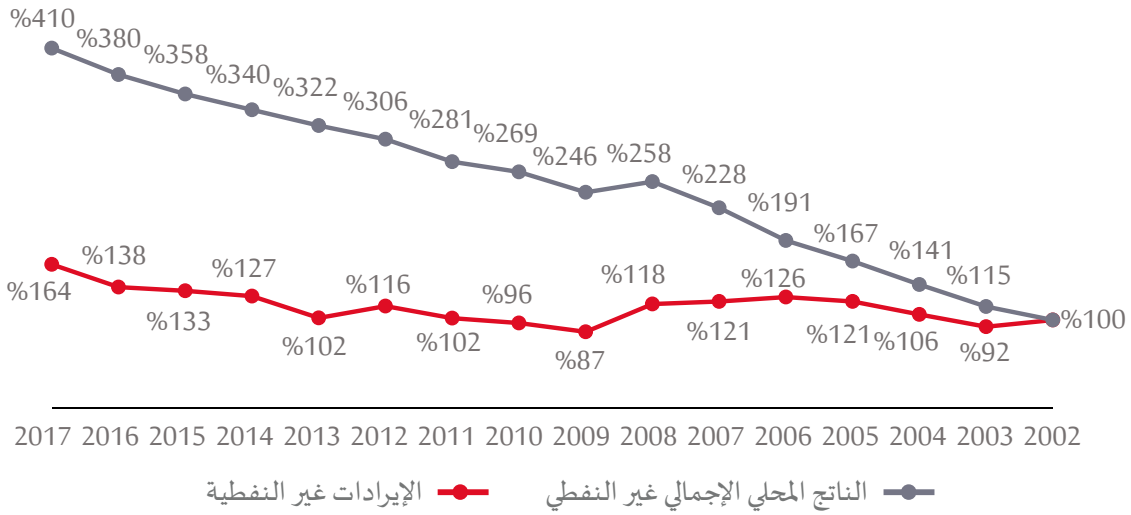

وقد أدى إرتباط الإيرادات الحكومية بأسعار النفط العالمية، بالإضافة إلى النمو المنخفض في الإيرادات غير النفطية للحكومة، إلى عجوزات متتالية في الميزانية العامة.

العجز السنوي في الميزانية العامة

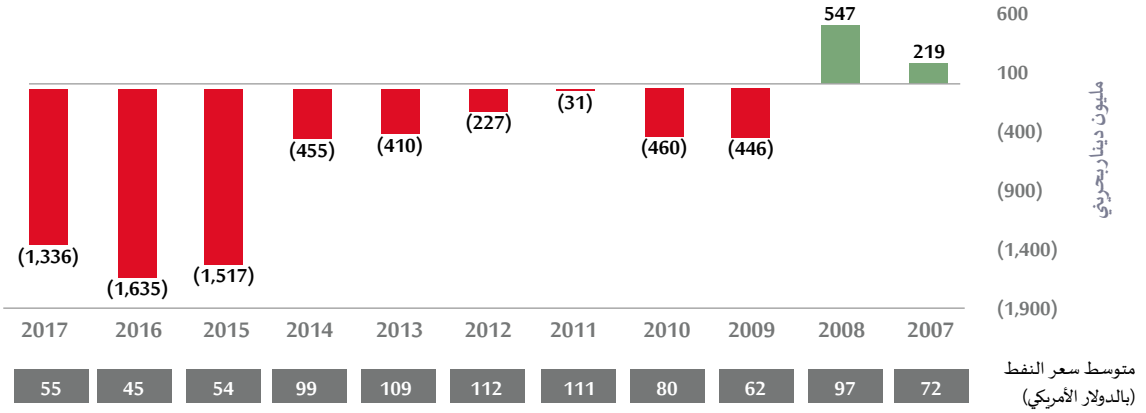

أدت العجوزات المتتالية إلى تراكم الدين العام ليصل إلى 87% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية النصف الأول من العام 2018.

ارتفاع الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

وإدراكاً من الحكومة لأهمية إعادة هيكلة إيرادات ومصروفات الأجهزة الحكومية لتتواكب مع النمو الاقتصادي الإيجابي، وبهدف تحقيق استقرار الدين العام والوصول إلى الاستدامة في الوضع المالي لميزانية الحكومة، قامت الحكومة بإطلاق حزمة من المبادرات بين عامي 2015 و2017 ساهمت في تحقيق أثر مالي سنوي يسهم في تقليص العجز يبلغ **854 مليون دينار**، حيث تم التركيز على مبادرات متعلقة بثلاثة محاور رئيسية وهي: مبادرات خفض المصروفات، ومبادرات زيادة الإيرادات، ومبادرات إعادة توجيه الدعم الحكومي لمستحقيه من المواطنين.

إلا أن تقليص العجز في الميزانية العامة يتطلب مواصلة تلك الجهود من خلال وضع وتنفيذ برنامج يحتوي على مبادرات إضافية ذات أثر مالي سنوي يصل إلى **800 مليون دينار** خلال السنوات القادمة.

برنامج التوازن المالي

برنامج التوازن المالي

ستقوم الحكومة بإطلاق عدد من المبادرات ضمن برنامج التوازن المالي إستكمالاً للمبادرات التي تم العمل عليها في السابق وسعيًا لتحقيق هدف:

تحقيق التوازن المالي بين المصروفات والإيرادات الحكومية بحلول عام 2022

ويتضمن البرنامج المبادرات التالية:

- تقليص المصروفات التشغيلية للحكومة
- طرح برنامج تقاعد اختياري لمن يرغب فيه من موظفي الحكومة
- زيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق التوازن بين إيراداتها ومصروفاتها
- تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين
- تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي
- تسهيل الإجراءات الحكومية وزيادة الإيرادات غير النفطية

الأثر السنوي المتوقع لمبادرات برنامج التوازن المالي

800

مليون دينار

تقليص المصروفات التشغيلية للحكومة

سيتم تشكيل وتفعيل ستة فرق عمل مع إعطاءها الصلاحيات اللازمة لإتخاذ القرارات ووضع ضوابط الإنفاق لخفض المصروفات التشغيلية للحكومة من خلال إناطة المهام التالية بها:

- استلام جميع الطلبات من قبل الجهات الحكومية المتعلقة بأبواب الصرف التشغيلية لدراستها للموافقة أو الرفض.
- وضع معايير وشروط للسلع والخدمات الأساسية التي يتم شراؤها.

طرح برنامج تقاعد اختياري لمن يرغب فيه من موظفي الحكومة

يهدف برنامج التقاعد الاختياري إلى إعطاء موظفي الجهات الخاضعة لديوان الخدمة المدنية الفرصة في توظيف خبراتهم في مجال ريادة الأعمال والقطاع الخاص للمساهمة في النمو الاقتصادي للمملكة من خلال تقديم حوافز للمشاركين في البرنامج. ومن أبرز هذه الحوافز ضم 5 سنوات خدمة اعتبارية بحسب الأنظمة والقوانين، والحصول على مبلغ نقدي يساوي شراء 5 سنوات خدمة افتراضية، وترقية نهاية الخدمة للمستحقين، إلى جانب مكافأة نهاية الخدمة للمستحقين ومكافآت أخرى بحسب القوانين والأنظمة.

برنامج التقاعد الاختياري

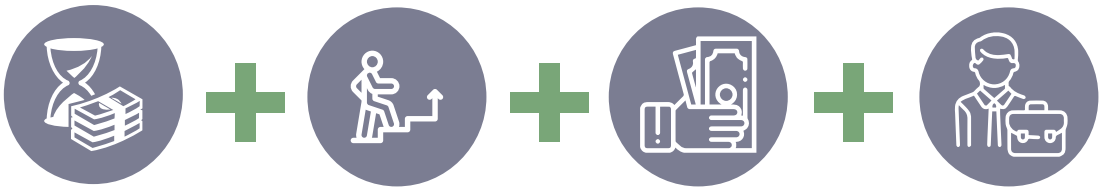

ضم 5 سنوات خدمة اعتبارية بحسب الأنظمة والقوانين

مبلغ نقدي يساوي تكلفة شراء 5 سنوات خدمةافتراضية

ترقية نهاية الخدمة للمستحقين

مكافئة نهاية خدمة

زيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق التوازن بين إيراداتها ومصروفاتها

تم تحديد هدف زيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق التوازن بين إيراداتها ومصروفاتها مع نهاية العام 2022، وذلك من خلال إعادة هيكلة تعرفة الكهرباء والماء بشكل تدريجي، مع مراعاة دعم خدمات الكهرباء والماء للمواطن في مسكنه الأول، مما سيساهم في تشجيع مبدأ الترشيد في الاستهلاك واستخدام الطاقة المتجددة.

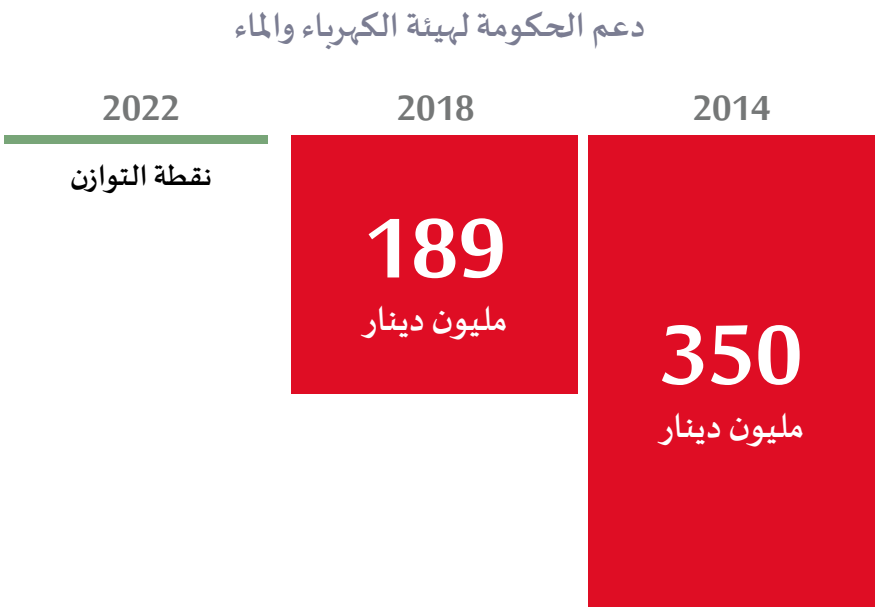

تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين

يتم في الوقت الحالي تقديم عدد من العلاوات والمخصصات النقدية للمواطنين من عدة جهات مختلفة تقوم كلٌ منها بتطبيق معايير وشروط متعددة. وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير آليات صرف الدعم لضمان وصوله لمستحقيه من المواطنين بعدالة وشفافية عبر إعتماد إجراءات محكمة.

تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي

لتعزيز الرقابة المالية والإدارية وحوكمة عمليات الصرف في الأجهزة الحكومية إلى جانب زيادة كفاءة الإنفاق الحكومي، ووضع الآليات اللازمة للتدقيق عليها، ستقوم الحكومة بتبني عددٍ من المبادرات التي من شأنها المساهمة في تحقيق هذه الأهداف.

- **استحداث آليات لمتابعة تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية** لضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع الملاحظات الواردة فيها بما تستوجبه ضرورة وواجب الرقابة الذي تعتمده الحكومة مع كافة أجهزتها، حيث يتم تقسيم الملاحظات الواردة فيه إلى ثلاث فئات يتم البت فيها وإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها وهي:
  - الملاحظات الإدارية لمعالجتها بشكل فوري.
  - الملاحظات التي تتطلب تحقيقًا داخليًا لاتخاذ الإجراء اللازم بشأنها.
  - الملاحظات التي تشوبها شبهة فساد وتتطلب التحقيق فيها من قبل الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني.

- **إنشاء وحدة الرقابة الداخلية المركزية بوزارة المالية**، تعزيزاً لمبدأ الرقابة والشفافية، تُناط بها مهام الرقابة الداخلية على الجهات الحكومية كافة والتدقيق على شؤونها المالية والإدارية.

- **تنفيذ مبادرات تطويرية لمجلس المناقصات والمزايدات** واعتماد خطة استراتيجية للمرحلة القادمة ترتكز في جوهرها على تحسين الخدمات ورفع كفاءة المجلس وتعزيز التنافسية والشفافية ومن بينها الانتقال بشكل كامل لنظام المناقصات الإلكتروني، وإستحداث آلية للتظلمات، إلى جانب وضع دليل موحد لعملية التقييم ووضع المعايير لكافة الجهات الحكومية.

- **إنشاء الوحدة المركزية للمشتريات الحكومية** لتنفيذ برنامج «المورّد الاستراتيجي» والتنسيق مع فرق عمل خفض المصروفات لضمان رفع كفاءة الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى إدارة برنامج نظام المشتريات الحكومي.

- **إنشاء وحدة الكفاءة المركزية بوزارة المالية** لتقوم بدعم فرق عمل خفض المصروفات التشغيلية ووضع استراتيجيات واضحة للإنفاق تتضمن ربط الصرف بالمتطلبات الاستراتيجية بالجهات الحكومية كمهمة رئيسية إلى جانب المهام التالية:
  - جمع البيانات المتعلقة بكفاءة الإنفاق الحكومي وتحليلها.
  - تقديم الدعم الفني للجنة الوزارية للشؤون المالية وضبط الإنفاق.
  - وضع ارشادات بشأن ضوابط الإنفاق.

- إنشاء **مكتب إدارة الدين العام** تُناط به مهام وضع استراتيجية إدارة الدين العام، ووضع خطة للاقتراض السنوي للديون بهدف ضمان تسعير عادل لمتطلبات تمويل ميزانية الحكومة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

تسهيل الإجراءات الحكومية وزيادة الإيرادات غير النفطية

ستواصل الحكومة جهودها الرامية لزيادة الايرادات غير النفطية وذلك مواكبةً للنمو الاقتصادي الإيجابي من خلال المبادرات التالية:

- **تسهيل وتبسيط الإجراءات الحكومية**

ستستمر عملية تسهيل وتبسيط الإجراءات الحكومية ومراجعة التشريعات وإعادة هندسة الخدمات الحكومية بهدف تطوير العمل بما يتناسب مع النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي ومتطلبات التنمية.

- **ضريبة القيمة المضافة الخليجية**

تماشيًا مع اتفاقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة الخليجية (VAT) بنسبة 5% على السلع والخدمات غير الأساسية.

- **مراجعة رسوم الخدمات الحكومية**

سيتم مراجعة رسوم الخدمات الحكومية بما يعزز استدامة وجودة هذه الخدمات، وذلك للحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات بالكفاءة المطلوبة.

النتائج المستهدفة

النتائج المستهدفة

وصلت مملكة البحرين الى مستويات متقدمة من التنمية في كافة المجالات، وقد أسهمت جهود تشجيع الاستثمار وتنمية الاقتصاد وتنويع قطاعاته بشكل مباشر في إثراء البيئة الخصبة للنمو وخلق فرصٍ نوعية للارتقاء الحقيقي بالمستوى المعيشي للمواطن.

وتتطلب جهود الحفاظ على استمرار التنمية التعامل مع التحديات المالية التي تواجه مملكة البحرين وذلك لمواصلة استدامة النمو الذي يلمسه المواطن بشكل مباشر، ويضمن عوائده أبناءنا والأجيال القادمة. ولتحقيق ذلك وبناءً على ما تحقق، يسعى برنامج التوازن المالي إلى تقديم مبادرات من شأنها الاسهام في استدامة الأوضاع المالية واستقرارها لاستمرار استفادة المواطن من التنمية وترسيخ قواعد صلبة لضمان استدامة الموارد الوطنية والاستفادة منها لأبنائنا وللأجيال القادمة.

وتبين المبادرات التالية التأثير الإيجابي على المواطنين بشكل مباشر:

مؤشرات أداء البرنامج

تسعى الحكومة الى تحقيق هدف الوصول الى نقطة التوازن بين الإيرادات والمصروفات بحلول عام 2022، من خلال تنفيذ المبادرات الواردة في برنامج التوازن المالي. وقد تم وضع مؤشرات أداء للبرنامج وذلك لمراجعتها بشكل دوري.

يهدف البرنامج إلى **تقليص العجوزات في الميزانية العامة** بعد أن إزدادت ووصلت إلى مستويات غير مسبوقة في السنوات الماضية نظرًا لإنخفاض أسعار النفط العالمية، ومن خلال تطبيق المبادرات الواردة في برنامج التوازن المالي سيتم تقليص العجز بالميزانية العامة للوصول إلى نقطة التوازن في عام 2022.

نسبة العجز من الناتج المحلي الاجمالي

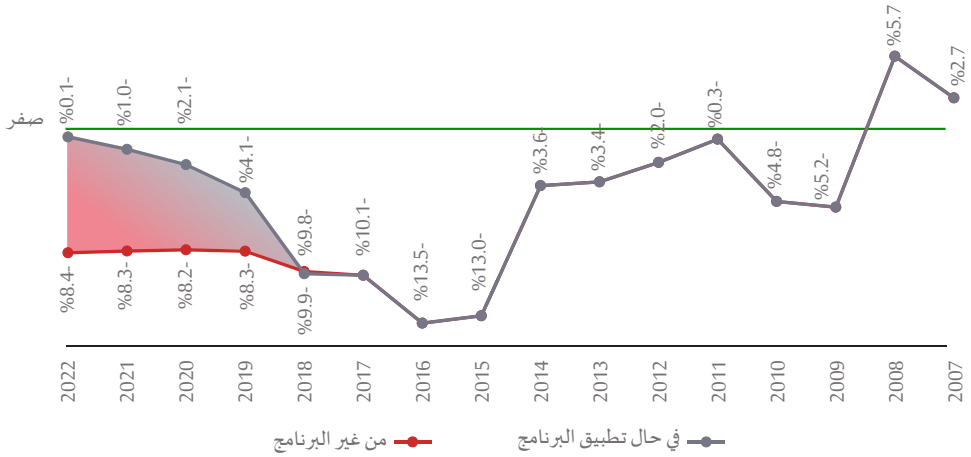

كما يهدف البرنامج إلى **خفض واستقرار نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي** على المدى المتوسط بما يعزز الاستدامة المالية للحكومة بعد أن ارتفعت نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي من 13% فقط في 2008 لتصل الى 87% مع نهاية النصف الأول من عام 2018، بالرغم من تقليل وتيرة نمو تلك النسبة بعد أن نفذت الحكومة حزمة من المبادرات في الفترة ما بين 2015 – 2017.

نسبة الدين العام من الناتج المحلي الاجمالي

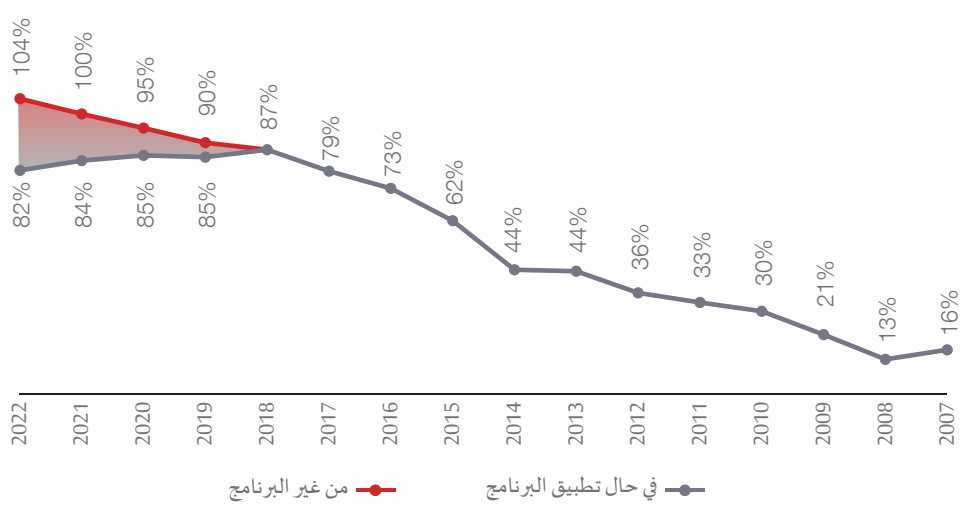

بالرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، إلا أن هذا النمو لم ينعكس على الإيرادات الحكومية غير النفطية. ومع تطبيق برنامج التوازن المالي، تهدف الحكومة إلى **إعادة هيكلة إيراداتها لتواكب نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.**

نسبة الإيرادات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

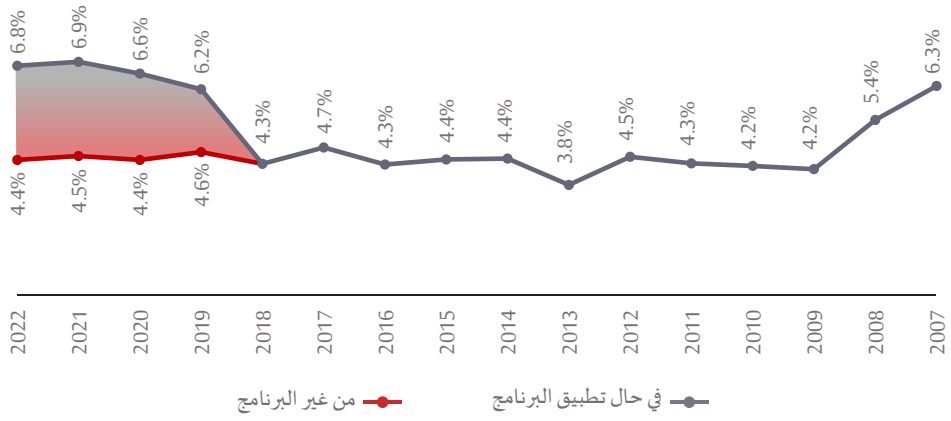

ارتفعت المصروفات الحكومية خلال السنوات الماضية لتصل إلى ذروتها في عام 2015 بنسبة 30.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه قامت الحكومة بتنفيذ حزمة من المبادرات في الفترة ما بين 2015 – 2017 أدت إلى خفض المصروفات في تلك الفترة. وتهدف الحكومة من خلال تنفيذ برنامج التوازن المالي إلى الاستمرار في تقليص هذه النسبة لتصل إلى مستوياتها السابقة دون 20% من الناتج المحلي الإجمالي.

نسبة المصروفات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي

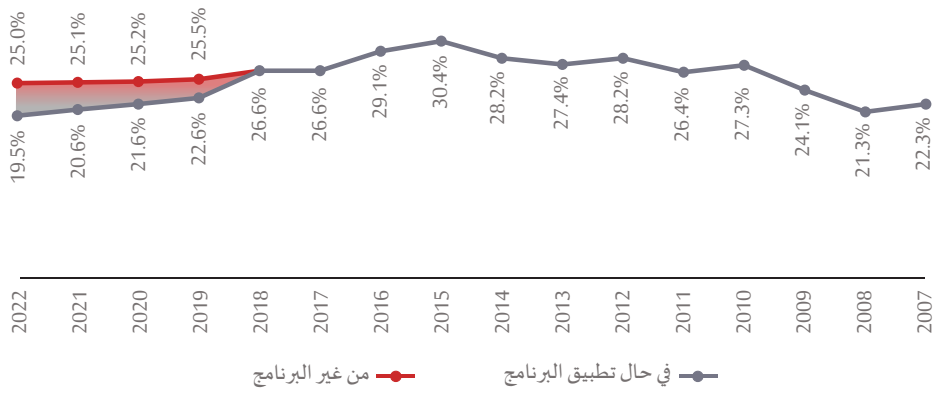

تراجعت نسبة تغطية الإيرادات الحكومية غير النفطية للمصروفات الحكومية المتكررة من 30.5% في عام 2007 إلى 11.9% في عام 2013. ولتفادي اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية وتقلباتها مع أسعار النفط، سيساهم تنفيذ برنامج التوازن المالي في زيادة نسبة تغطية الإيرادات غير النفطية للمصروفات لتصل إلى الضعف ما بين العامين 2018 و2022.

نسبة تغطية الإيرادات الحكومية غير النفطية للمصروفات الحكومية المتكررة